

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الواحد والثمانون - مارس/ أذار 2009 - السنة الثامنة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

أولاً: مقدمة 2

ثانياً: ملخص لأهم تطورات نظريات التجارة الخارجية 2

ثالثاً: التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي 7

رابعاً: مراحل التكامل الاقتصادي 8

خامساً: المبررات الاقتصادية للتكتل الإقليمي 10

سادساً: مشكلة قواعد المنشأ والتكتل الإقليمي 14

سابعاً: تجربة الدول العربية في التكامل الاقتصادي 16

ثامناً: خبرة الدول الأوروبية في التكامل الاقتصادي 20

المراجع 22

التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي

إعداد : د. أحمد الكواز

أولاً : مقدمة

يتناول هذا العدد من جسر التنمية عرضاً ملخصاً لتطور دور التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي، وكذلك توضيحاً أولياً لمراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي مع إشارة للتجربتين العربية والأوروبية. وبناءً على ذلك، يبدأ هذا العدد بمسح أولي وملخص لنظرة المدرسة التجارية والمدرسة الطبيعية، وكذلك للتطورات اللاحقة المتمثلة بإسهامات الاقتصادي ريكاردو (نظرية المزايا النسبية)، ويتطرق في ما بعد لنظرية التجارة الخارجية الشهيرة بإسم هكشير- أوهلين، وما تبعها من إسهامات عُرفت بنظرية التجارة الخارجية الحديثة (كروكمان وآخرون). كما يتطرق العدد للتطورات اللاحقة المتمثلة بنظرية دورة المنتج وإسهامات بورتر الخاصة بعناصر التنافسية وعلاقتها بالتجارة الخارجية. بعد ذلك يتم التطرق لمراحل التكامل الست: التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، وأخيراً الاتحاد النقدي. ثم يتم تقييم جهود التكتل الاقتصادي الإقليمي من خلال الإشارة إلى معياري «خلق التجارة» و «تحويل التجارة». ويستطرد العدد في بيان أهم مشاكل التكتل الإقليمي المتمثلة في تعدد الاتفاقيات وتشابكها بالنسبة للبلد الواحد وما يرتبط بذلك من مشكلة تطبيقية تسمى بمشكلة قواعد المنشأ، مع إشارة للوضع العربي. بعد ذلك يتم التطرق لتجربتي الدول العربية والدول الأوروبية في التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ثانياً : ملخص لأهم تطورات نظريات التجارة الخارجية : من مدرسة التجاريين إلى المدرسة التنافسية

يعزى الاهتمام بالتجار الخارجية إلى المدرسة التجارية Mercantilism التي سادت في أوروبا في القرن السابع عشر، التي اهتمت بالتجارة باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر ثروة الأمم. وذلك انطلاقاً من المبدأ القائل باعتماد هذه الثروة على ما تحوزه أمة معينة من المعادن الثمينة. لذلك زادت الدعوة في هذه المرحلة لزيادة الصادرات على الواردات حتى تتدفق النقود المعدنية للدول سداداً لفائض التصدير. وكان وراء هذا التوجه غزو أسبانيا والبرتغال لأمريكا اللاتينية لنهب ثرواتها من الذهب والفضة. كما صحب هذه المرحلة الدعوة لتقليص الواردات وحماية السوق وتقليل التكاليف وخاصة الأجور لدعم التنافسية الخارجية. ولعلّ من أهم الانتقادات الاقتصادية أو النظرية لهذه المرحلة هي أن ارتفاع كمية النقود محلياً مع عدم مسايرة حجم الإنتاج المحلي بسبب الفائض التجاري يمكن أن يؤدي إلى تضخم لا يسمح بأسعار الفائدة بالانخفاض بهدف توسيع الإنتاج، كما يتسبب أيضاً في رفع الأسعار وفقدان الميزة التنافسية في التصدير.

يعود الاهتمام بالتجارة الخارجية كمحرك للنمو إلى إسهامات المدرسة التجارية التي سادت في القرن السابع عشر، حيث كان ينظر للتجارة الخارجية على أنها مصدر ثروة الأمم.

مقابل ذلك، فقد انتشرت في فرنسا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر مدرسة تجارية تقول بأن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية (مدرسة الفيزوقراط أو الطبيعيين Physiocrats)، وبالتالي فإن جهد وعمل المزارعين هو المصدر الرئيسي للثروة. وعليه فإن من مصلحة الاقتصاد أن يفتح الباب لتدفق المنتجات بدون قيود تجارية (بما في ذلك المنتجات المصنّعة). ومن هنا بدأت دعوة «دعه يعمل.. دعه يمر» التي مازالت ترمز إلى الحرية الاقتصادية، مع دعوة لتقليص دور الدولة (الذي كانت تدعو إليه المدرسة التجارية) وتحديد هذا الدور في جباية الضرائب على ملاكي الأراضي غير المساهمين مباشرة في النشاط الإنتاجي. وهو ما يشير إلى عدم الحاجة لفرض ضرائب على المنتجات محلية كانت أم أجنبية (وهذا الموقف يشبه حالياً النظرة للضرائب المباشرة في العديد من الدول الريعية لاسيما النفطية).

أما بريطانيا، فقد كانت تشهد في تلك الفترة بدايات الثورة الصناعية، لذا فإن مساهمات آدم سمث A. Smith، في كتابه ثروة الأمم، قد أكّدت على أن مصدر الثروة هو الإنتاج، وأن زيادة هذا الإنتاج لا تتم إلا من خلال تقسيم العمل في ظل المنافسة التامة. وامتدت هذه الفكرة لتشمل الدعوة لتقسيم العمل الدولي أيضاً، بحيث يتم القيام بتصدير تلك السلع التي تتمتع بميزة انخفاض التكلفة مقارنة بالدول الأخرى (تقاس التكلفة هنا بوحدة العمل المبذول). وترتب على هذه النظرة ضرورة إطلاق اليد الخفيّة للسوق من الاقتصاد المحلي إلى الدولي. ورأى سمث بأن التجارة تساهم في تقليل الاحتكارات المحلية، وتساهم في توفير فرص العمل وخلق فرص للاستفادة من الموارد الطبيعية غير المستغلة. إلا أن هذه النظرة أهملت ظروف الدول التي لا تتمتع بميزات نسبية وبالتالي سوف تستورد كل شيء دون قدرة على التصدير، وهو أمر غير منطقي. كما يلاحظ هنا بأن مكاسب التجارة الخارجية ترتبط بفئات معينة دون أخرى، وبالتالي يؤثر على ذلك سوء توزيع الدخل.

ولعلّ أول من عالج التجارة الخارجية بشكل واضح وصريح هو الاقتصادي الإنكليزي، هولندي الأصل، ديفيد ريكاردو D. Ricardo من خلال نظريته المسماة بالمزايا النسبية معتمداً على مبدأ أن تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل الداخلي وامتد بهذه النظرة للتبادل الخارجي. وقد اعتمد ريكاردو في توضيح نظريته على مثال التبادل التجاري بين دولتين (إنكلترا، والبرتغال) وفي سلعتين (المنسوجات والنبيذ) حيث يتفاوت استخدام عنصر العمل في كلا الدولتين في إنتاج هاتين السلعتين. ويشترط لصحة هذه النظرية سيادة المنافسة التامة، وقانون ثبات الغلة مع الحجم (زيادة الإنتاج بنفس النسب التي تزداد بها مدخلات الإنتاج) بحيث لا تتجه تكلفة العمل، الخاصة بإنتاج كل سلعة، نحو الارتفاع أو الانخفاض مهما تغير الإنتاج، شريطة أن يسمح للعمل بالتنقل داخل الدولة وليس ما بين الدولتين. ففي حالة ارتفاع السعر النسبي لإحدى السلعتين داخل دولة عن

كلفة العمل، فإن قوى العمل تقوم بالانتقال إلى النشاط المنتج لهذه السلعة حتى يتساوى السعر النسبي بها مع تكلفة العمل النسبية الخاصة بها. إلا أنه نظراً لافتراض عدم حرية انتقال العمل ما بين الدولتين، فإن بإمكان الدولة الاستفادة من تصدير السلعة التي تخفض كلفتها النسبية والحصول مقابل ذلك على قدر أكبر من السلعة الأخرى من الدول الأخرى التي تنخفض نسبة كلفتها لديها. وبناء على ذلك تنشأ التجارة الخارجية، وتتمتع كل دولة بالحصول على قدر أكبر من السلع مما لو قامت هي بنفسها بإنتاجها. الأمر الذي يبرر، من وجهة نظر ريكاردو ونظرية المزايا النسبية، ضرورة التخصص لتحقيق المكاسب من التجارة الخارجية. إلا أن ريكاردو لم يوضّح مقدار الكسب بفعل التخصص. وهذا ما قام به اقتصادي آخر، جون ستيوارت ميل J. Mill من خلال إضافته لنظرية ريكاردو التفسير الخاص بنسب المقايضة (التبادل التجاري ما بين السلعتين) بالاعتماد على الإنتاجية النسبية في الدولتين (نسبة الكميتين المنتجتين من السلعتين إلى وحدة العمل المستخدمة في إنتاجهما في كلا الدولتين). وأوضح بأن اختلاف التكاليف النسبية يجعل نسبة تبادل السلعة التي تتمتع فيها الدول بميزة نسبية في التكلفة تفوق نسبة تبادلها في الدول الأخرى التي ترتفع بها الكلفة النسبية بينما تخفض للسلعة الأخرى. وبناء على ذلك، يحدث التبادل التجاري عند معدل مقايضة يقع بين السعرين النسبيين في الدولتين. ويتحدد هذا المعدل بفعل مقابلة حجم الطلب في الدولتين، أو الطلب المتبادل Reciprocal Demand. ويتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها قيمة الصادرات والواردات لكل دولة.

وبناءً على ذلك، فإن نظرية المزايا النسبية للتجارة تعتمد على العديد من الفروض: إعتبار العمل العنصر الوحيد لتكلفة الإنتاج (تحوّل تكاليف الإنتاج الأخرى إلى وحدات عمل للتعبير عن تكلفتها)، وتجانس جميع وحدات العمل وعدم اختلافها من نشاط لآخر، وسهولة إنتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة وعدم إمكانية ذلك خارجها، وفرض ثبات الغلة مع الحجم (ثبات نسب تكاليف الإنتاج بغض النظر عن مستوى الإنتاج)، واعتماد النظرية على فرض دولتين وسلعتين، وعنصر إنتاج واحد، وغياب تكاليف النقل، وحرية كاملة للتجارة، وتحديد أسعار السلع بالكلفة الحقيقية من العمل في الإنتاج، وسيادة المنافسة التامة في أسواق المنتجات وعناصر الإنتاج.

وقد وجهّت عدة انتقادات لهذه النظرية (المزايا النسبية) أهمها: إهمال الاعتبارات الديناميكية التي تتصف بها الحياة الاقتصادية (تغير أذواق المستهلكين، تغير عرض عوامل الإنتاج، وهياكل الصناعات، والاتبكارات والاختراعات الجديدة،...)، إهمال تكاليف النقل وافتراض أن العمل يمثّل التكلفة الحقيقية للإنتاج وفي جميع الأوقات. كما أن احتمال تغير قانون الإنتاج إلى تناقص أو تزايد الغلة مع الحجم، كلما زاد الإنتاج، من شأنه التقليل من أهمية الميزة النسبية التي تدفع إلى التوسع بالإنتاج لأغراض التصدير، الأمر الذي قد يخفّض من التبادل عما تذهب إليه نظرية المزايا النسبية، في ظل ثبات الغلة مع الحجم، وغيرها من الانتقادات.

وفي مقابل نظرية المزايا النسبية، فقد ظهرت إجتهادات تأخذ بنظر الاعتبار إختلاف

ظروف الصناعات المختلفة. وقد ارتبطت هذه الفكرة بآراء الكسندر هاملتون A. Hamilton عند رفعه لتقرير، بصفته وزير مالية واشنطن في عام 1791، إلى الكونجرس الأمريكي حول الصناعات التحويلية، أشار فيه لحاجة هذه الصناعات، وخصوصاً الصناعات الناشئة منها Infant Industries، لفترة حتى تكتسب قدرات تنافسية مقابل المنتجات الأجنبية المناظرة. وقد تبنى الاقتصادي الألماني فريدريك لست F. List هذه الفكرة وأشار إلى أن الصناعات البريطانية تتفوق على صناعات الدول الأخرى بالعديد من المزايا. ولازالت هذه الفكرة سائدة في العديد من الدول النامية التي تبرر فرض رسوم جمركية مرتفعة تنخفض تدريجياً مع توفر القدرات التنافسية.

تعرضت نظرية التجارة الخارجية للعديد من التطورات بدءً من نظرية المزايا النسبية الساكنة لـ "ريكاردو"، ثم إسهامات "هاملتون"، و "لست" الخاصة بضرورة الحماية، ثم إسهامات "هكشير- أوهلين" من خلال إدخال عنصر إنتاج آخر هو رأس المال في التحليل، ثم إسهامات نظرية دورة حياة المنتج لـ "فانون"، إلى أن انتهت حالياً بما يسمى بنظرية التجارة الحديثة التي ساهم بها العديد، من أهمهم "بول كروكمان" من خلال إدخال فروض عدم تجانس السلع محل التجارة، وافتراض تزايد الغلة مع الحجم، وكذلك استبدال فرض المنافسة التامة بالمنافسة الاحتكارية.

بعد ذلك ساهم الاقتصادي السويدي إلي هكشير E. Heckscher، وتلميذه بيرتل أوهلين B. Ohlin بإسقاط فرض القيمة للعمل وإدخال عنصر إنتاج آخر هو رأس المال. وبذلك أصبحت نظرية التجارة الخارجية تقوم على عدة فروض: دولتان للتجارة، وسلعتان، وعنصران للإنتاج بكميات محددة وذلك بنسب مختلفة ما بين الدول، وتماثل التقنية في الدولتين (تماثل دوال الإنتاج)، والإنتاج بغلة ثابتة، إختلاف كثافة استخدام عنصري الإنتاج في السلعتين مع عدم تأثر هذه الكثافة باختلاف أسعار عناصر الإنتاج، وتماثل الأذواق، وسيادة المنافسة التامة في الدولتين، وحرية انتقال عناصر الإنتاج داخل كل دولة مع عدم إمكانية الانتقال بين الدولتين، مع عدم وجود تكاليف نقل، ولا توجد عوائق تحول دون انتقال السلع بين الدولتين (وبالتالي فإنه من صالح كل دولة التوسع في إنتاج السلعة التي يستخدم لإنتاجها العنصر الأكثر وفرة لديها، وبذلك تعزز التجارة الخارجية).

ويؤخذ على نظرية هكشير- أوهلين أن صحتها تتوقف على ما توصلت إليه من تساوي أسعار عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري. ومن ثم فإن صحتها لا تثبت إذا ما تدخلت عوامل تؤدي إلى إختلاف تكاليف الإنتاج عند التوازن (مثل تكاليف النقل والسياسات التجارية). بالإضافة إلى أن غياب المنافسة التامة، وتباين التقنيات تؤدي إلى تفاوت تكاليف الإنتاج والأسعار. وبالتالي فإنه لا ينتج من النظرية توازن عام بل جزئي. ناهيك عن إهمالها للعوامل التي تقود إلى تغيرات ديناميكية تؤثر في امتلاك عناصر الإنتاج.

وقد أدى فشل نظرية هكشير- أوهلين إلى تفسير التجارة الدولية للعديد من الدول إلى ظهور بدائل منها «نظرية دورة حياة المنتج» التي تعزى إلى ريموند فارنون R. Vernon من خلال تفسيره

لدورة حياة منتج جديد في الولايات المتحدة إلى أن يستقر على صورة معيارية في أرجاء العالم. فوفقاً لهذه النظرية، يمر إنتاج منتج معين في ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: مرحلة البدء بإنتاج منتج جديد. ويتركز الإنتاج هنا محلياً (في الولايات المتحدة الأمريكية) ويترافق ذلك مع إدخال تعديلات على المنتج ليتوافق مع أذواق المستهلكين، دون السعي للتصدير خارجياً. المرحلة الثانية: هي مرحلة النضج، حيث تبدأ باستقرار مواصفات المنتج، ويبدأ الإنتاج على نطاق أوسع بما في ذلك التصدير لدول أخرى مرتفعة الدخل (وقد يعمد المنتجون إلى نقل جزء من إنتاجهم خارجياً للاستفادة من انخفاض الأجور أو انخفاض تكاليف الإنتاج الأخرى، أو القرب من السوق أو المواد الأولية). معنى ذلك أن هذه النظرية تسمح بانتقال عناصر الإنتاج عبر الحدود (عكس نظرية هكشير- أوهلين). وتلقى هذه النظرية العديد من التطبيقات الدولية مثل الاستثمارات الأمريكية واليابانية في الخارج. المرحلة الثالثة: الوصول إلى المنتج العياري Standardized وتعوّد المستهلكين على المنتج وانتشار أساليب إنتاج المنتج من خلال إتفاقيات التراخيص، والمشروعات المشتركة، والتجسس الصناعي. وبناء على ذلك فإنها تعتبر خطوة متقدمة على نظرية هكشير- أوهلين، من حيث أخذها بنظر الاعتبار وفورات الحجم، وحركة الاستثمار الدولي، وديناميكية المزايا النسبية، وبالتالي فإنه يمكن اعتبارها صيغة ديناميكية لنظرية المزايا النسبية.

ومنذ سبعينات القرن الماضي بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية، التي ارتبطت أساساً (بالإضافة لأخرى باسم بول كروكمان P. Krugman. ويرى كروكمان، في نقده لنظرية هكشير- أوهلين أن الاختلاف في هبات عناصر الإنتاج ما بين الدول يمكن أن يفسّر التجارة في المواد الخام، والمنتجات الزراعية، إلا أنه لا يمكنه القيام في ذلك في حالة السلع المصنّعة حيث ينشر التبادل في هذه السلع المصنّعة) ما بين أصناف سلع مختلفة Differentiated من نفس السلعة، حتى في ظل تفاوت هبات عناصر الإنتاج. لذا فإن النظرية الحديثة للتجارة الخارجية قد اعتمدت في نموذجها على أساس عنصر إنتاجي واحد هو العمل، واعتمدت كذلك على فرضيتين: الأولى، تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفورات داخلية ناتجة عن تحسّن في كفاءة الإنتاج، والثانية، سيادة المنافسة الاحتكارية (وليس التامة). وتعني هذه المنافسة سيادة تمايز السلع المشار إليها أعلاه، وعدم تجانسها (كما تقول به المنافسة التامة)، مع حرية دخول سوق إنتاج أي صنف من أصناف السلع المتمايزة والخروج منها.

وعند فتح الحدود التجارية بين طرفي التجارة الدولية، فإن السوق يتسع أمام المنشآت المنتجة للسلع المتمايزة أو المختلفة، الأمر الذي يتيح عمل وفورات الحجم ومن ثم تنخفض التكاليف. وبسبب ارتفاع حجم الطلب، بسبب زيادة حجم السوق، فإن نقطة التوازن ترتفع إلى مستوى إنتاج أعلى (بسبب انخفاض سعر السلعة، المقوّم بمعدل الأجر) وبالتالي إرتفاع الأجر الحقيقي. وبذلك تستفيد كلا الدولتين من التجارة بارتفاع الأجر الحقيقي والإنتاج لكل سلعة، كما تستفيد المنشآت المنتجة للسلع من وفورات الحجم الديناميكية (من خلال تأثير زيادة الإنتاج على اكتساب التعلم من خلال العمل Learning by Doing)، ومن ثم تأثير ذلك على انخفاض التكاليف وارتفاع القدرة على

التصدير. واعتماداً على نتائج هذه النظرية لكروكمان، فقد لقيت قضية التجارة في السلع المتمايزة داخل قطاع صناعي معين Inter-Trade إهتماماً متزايداً في الأدبيات الاقتصادية.

وإلى جانب الاهتمام بالتجارة بين القطاعات في السلع المتمايزة، وبفعل تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية، فقد بدأ الاهتمام بتزايد التجارة الدولية بين فروع المنشأة أو الشركة الواحدة Intra-Firm عبر حدود الدول. ولا تعتمد هذه التجارة على آليات الأسواق، بل تعتمد على قيود دفترية تتحدد قيمتها من قبل الشركات المتعددة الجنسية بفعل سيطرتها على آليات إنتاج السلع محل عمل هذه الشركات.

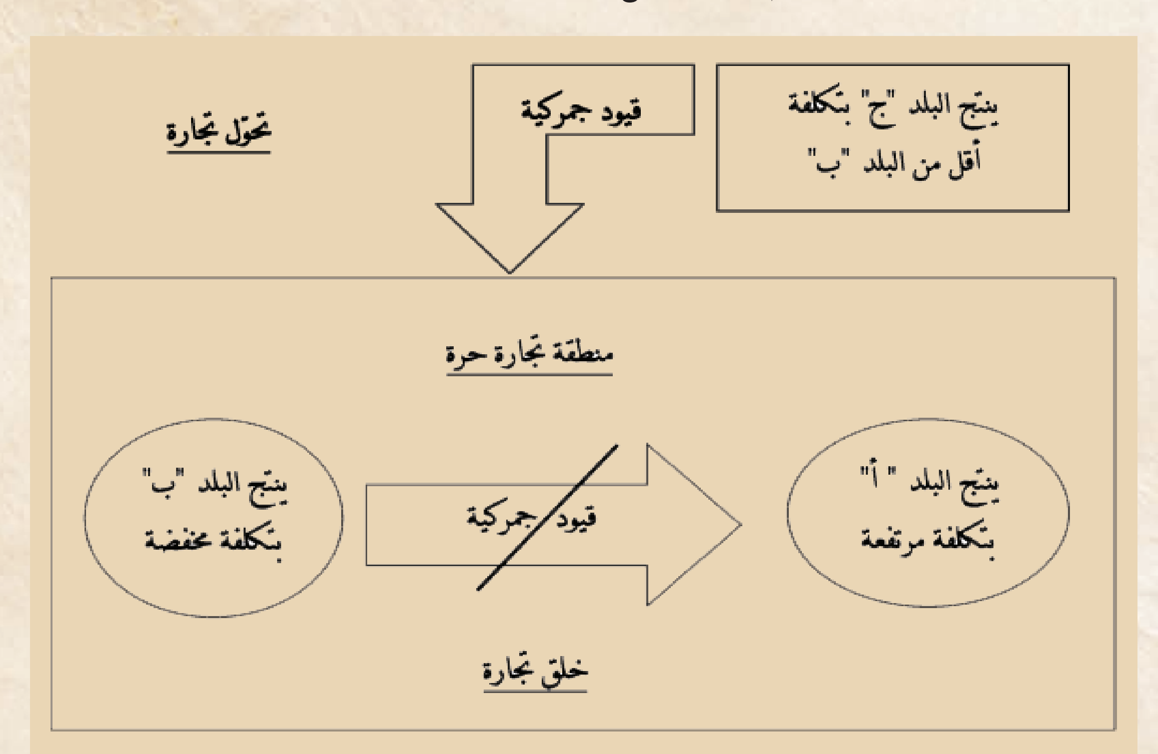
وأخيراً، بدأ الاهتمام يتزايد منذ أواخر القرن العشرين ولغاية الآن بالعوامل الحاكمة لتنافسية بلد معين في التجارة الدولية. فقد حدد مايكل بورتر M. Porter خمسة عناصر تحدد الاستراتيجية الناجحة لشركة معينة: القوة النسبية لمجهزي مستلتزمات الإنتاج، والقوة النسبية لمشتري المنتجات، وإمكانية دخول شركات أخرى منافسة، وقوة منافسة هذه الشركات، واحتمال ظهور بدائل للمنتجات. وفي ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات، فقد قام بورتر بتوسيع هذه العناصر لتشمل أداء الاقتصاد الكلي، بهدف توضيح العوامل المحددة لتنافسية شركات دولة ما في الأسواق الدولية. ثم قام بورتر بتكليف عدد من الباحثين لتحديد عوامل نجاح أكبر عشر دول صناعية في التصدير (ألمانيا، وإيطاليا، والدانمارك، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وكوريا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، واليابان). وحدد أربع مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة (على شكل ماسة Diamond ذات أربع أضلاع): (أ) كمية ونوعية عناصر الإنتاج (ويتم التمييز هنا بين عناصر موروثة وطبيعية مثل العمل، والأرض، وتراكم رأس المال، والبنية الأساسية، وعناصر مُنتجة مثل رأس المال البشري، ومؤسسات البحث). وفي الوقت الذي تعتمد فيه نظرية هكشير- أوهلين على العناصر الطبيعية والموروثة، فإن نظرية بورتر تعتمد على العناصر المنتجة. (ب) تصاعد الطلب وديناميكيته وحجمه: وهنا يرى بورتر ضرورة رفع هذا الطلب من خلال احترام أذواق المستهلكين، وتجديد المنتجات، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الصادرات ومن ثم نشر التفضيلات المحلية دولياً. (ج) توفر مجهزين وشركات مساعدة ذات تنافسية جيدة، بالشكل الذي يوفر معلومات ومصادر أفكار جديدة للمنتجين، مما يرفع من الوفورات الخارجية. (د) ظروف الدولة المعنية ومدى سيادة المنافسة والإدارة الجيدة للأعمال. إن التفاعل الجيد بين هذه العناصر الأربعة، كما يرى بورتر، من شأنه توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات ودعم صادراتها وتنافسيتها في التجارة الدولية.

ثالثاً: التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي

يعتبر الاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر J. Viner هو أول من وضع الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية. وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين هما: خلق التجارة Trade Creation، وتحوّل التجارة Trade Diversion لغرض تقييم آثار التكامل. ففي حالة إذا ما كان الأثر الصافي هو لصالح خلق التجارة يقال أن جهود التكامل هي لصالح الدولة محل التحليل، والعكس صحيح في حالة كون الأثر الصافي لصالح تحوّل التجارة.

ويقصد بخلق التجارة التحول من منتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء بسبب التكامل (إحلال جزء من الإنتاج المحلي، للبلد العضو بالتكامل، بإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول الأخرى الأعضاء بالتكامل)، أما تحوّل التجارة فيعني العكس: التحول من منتجين أكفاء إلى غير أكفاء (إحلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من أحد الدول الأعضاء بالتكامل محل واردات كانت تستورد من بلد غير عضو)، وما قد تسببه الحالة الأولى من تحسن في صافي التأثير على الرفاه العام، وما تسببه الحالة الثانية من تدهور في هذا الرفاه، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

شكل رقم (1): توضيح آلية خلق وتحويل التجارة



رابعاً: مراحل التكامل الاقتصادي

1. **إتفاقية التجارة التفضيلية** Preferential Trade Agreement (PTA): وتعتبر أضعف شكل من أشكال التكامل الإقليمي، حيث تُميّز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريفة. وهذه المعاملة مرفوضة طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favoured Nation (MFN)، أحد المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية.
2. **منطقة التجارة الحرّة** Free Trade Area: تتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفة في ما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجي. ونظراً لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي، فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة

العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى.

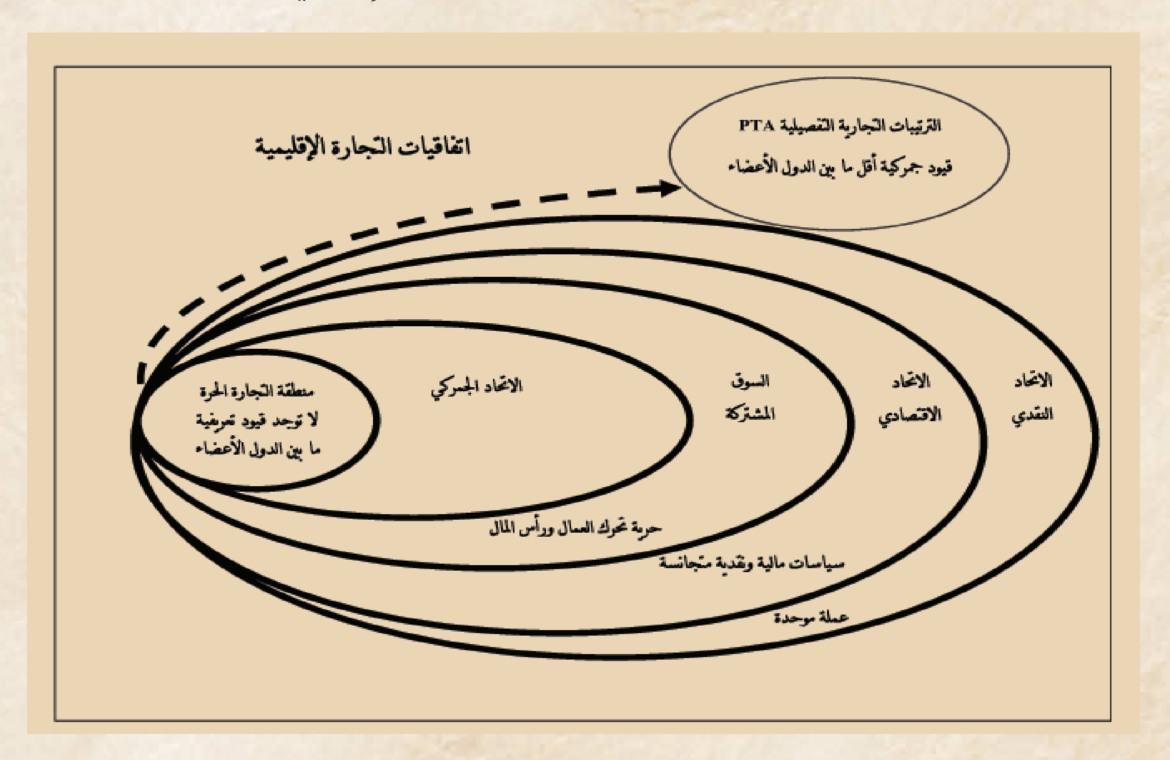
3. **الاتحاد الجمركي** Custom Union: يتشكل هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على إزالة التعريفة الجمركية في ما بينها والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة تجاه الغير (مثال: مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام 2003، وكذلك منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى منذ عام 2005). وفي الوقت الذي تتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشأ فإنها تواجه مشكلة تنسيق السياسات، حيث يجب إتفاق جميع دول الاتحاد على تعريفات جمركية موحدة لكافة السلع.

4. **السوق المشتركة** Common Market: بالإضافة إلى الشروط الواجب تحقيقها في (ب) و (ج)، يتطلب الأمر في ظل السوق المشتركة حرية انتقال عوامل الإنتاج، العمل، ورأس المال أساساً.

5. **الاتحاد الاقتصادي** Economic Union: بالإضافة إلى توفر الشروط الواردة في (ب)، و(ج)، و(د) فإن الاتحاد الاقتصادي يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن بعض مسؤولياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة إقليمية.

6. **الاتحاد النقدي** Monetary Union: يتطلب هذا الاتحاد، بالإضافة للشروط الواردة في (ب)، و(ج)، و(د)، و(هـ) إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة، تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية (مثل إصدار عملة "اليورو" الخاصة بالاتحاد الأوروبي بدءً من عام 1999).

شكل رقم (2): مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي



في مـــا يلي استعراض للجـــدل الاقتصـــادي الخـــاص بـــ "تحويل التجـــارة Trade Diversion" و"خلق التجارة Trade Creation"، حيث تستخدم هذه المفاهيم للتمييز بين آثار التكتلات الإقليمية المفيدة، والضارة. وبشكل ملخص يمكن القول بأن فوائد التكتلات الإقليمية (كبديل للاتفاقيات متعددة الأطراف) تعتمد على أي من هذه التكتلات يعتبر خلقاً للتجارة (مزايا للتكتل الإقليمي)، وأي منها يعتبر تحولاً للتجارة (سلبيات ضد التكتل الإقليمي).

خامساً: المبررات الاقتصادية للتكتـل الإقليـــمي

غالباً ما يتم تقييم التكتل الإقليمي على أساس مدى مساهمته في "خلق التجارة Trade Creation"، أو مساهمته في "تحويل التجارة Trade Diversion". وبالتالي فإن التكتل يعتبر مفيداً إذا ما كان الأثر الصافي لصالح خلق التجارة، والعكس إذا ما كان لصالح تحويل التجارة. وسنعرض في ما يلي مثالاً يوضح آلية عمل هذه النوعية من الآثار المفيدة والمفسّرة وذلك بالاعتماد على الفروض التالية:

1. تحليل توازن جزئي Partial (أي تقييم تأثير تحرير التجارة على صناعة معينة)، ثم الانتقال لشمول بقية القطاعات.
2. إفتراض وجود ثلاث دول (A) و (B) و (C)، تتمتع كل دولة بطلب وعرض على سلع متجانسة Homogenerous Goods في الصناعة المعينة.
3. تشكل الدولتان A و B منطقة تجارة حرة (مع ملاحظة أن خلق وتحويل التجارة يمكن أن يتحققا بغض النظر عن عما إذا ما كان شكل التكتل الإقليمي هو ترتيبات تفضيلية، أو منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي). ولتسهيل الفكرة فإنه سيشار لشكل التكتل الإقليمي على أنه «منطقة تجارة حرّة».
4. سيتم التركيز على الدولة (A) باعتباره عضواً في منطقة التجارة الحرة، وسيفترض بأنها دولة صغيرة (أي أنها آخذ للسعر الدولي)، وسيفترض، أيضاً، بأن الدولتين (B) و (C) هما دولتين كبيرتين. أي أن بإمكان الدولة (A) التصدير والاستيراد، وبالكميات التي ترغبها، للدولتين (B) و (C) ومنهما، بالأسعار السائدة، في الدول الأخيرة.
5. في حالة الافتراض بأن الدولة (A) تتاجر بحرية مع الدولتين (B) أو (C) فإن الدولة (A) ترغب باستيراد السلعة محل الاتجار. ونفترض أن الدولة (A) لا تتاجر بحرية في البداية. أي أن الدولة (A) تفرض تعريفة جمركية محددة على الواردات من الدولتين (B) و(C).
6. أخيراً سنعرض أولاً لحالة التوازن في ظل وجود تعريفة جمركية، ثم نحسب السعر، وآثار الرفاه الاقتصادي المتوقع حدوثها في ظل إقامة منطقة تجارة حرة بين الدولتين (A) و (B)، مع احتفاظ الدولة (A) بنفس التعريفة الجمركية (قبل منطقة التجارة الحرة) مع الدولة (C) الغير عضو في منطقة التجارة الحرة.

تحويل التجارة

يعني هذا التحويل أن منطقة التجارة الحرة تحول التجارة من المنْتج (الأكثر كفاءة) خارج المنطقة إلى المنْتج (الأقل كفاءة) داخل المنطقة. وفي بعض الحالات قد يخفض تحويل التجارة الرفاه العام، إلاّ أنه يحسنه في أحيان أخرى. ونعرض في ما يلي لكلتا الحالتين.

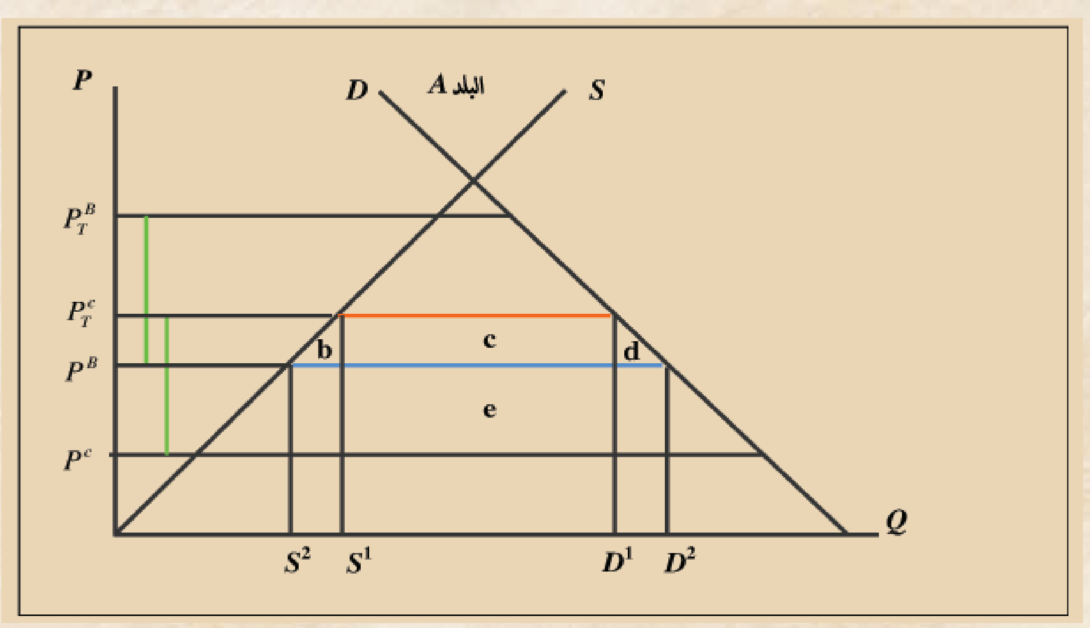
حالة تحويل التجارة الضارة

يوضح الشكل أدناه منحنيي الطلب والعرض للدولة (A). وتمثل (P^B) و (P^C) أسعار العرض المرتبطة بحرية التجارة من الدولتين (B) و (C)، تباعاً. ولا بد من ملاحظة أن الدولة (C) يفترض أنها في وضع أفضل بعرض المنتج بسعر أقل من الدولة (B). وهنا لا بد من ملاحظة، أيضاً بأنه حتى يكون هذا الافتراض واقعياً فإنه لابد من وجود تعريفة جمركية في الدولة (B) أو شكل آخر من القيود التجارية على الواردات من الدولة (C)، وخلاف ذلك فإن كافة التجهيزات السلعية في الدولة B سيتم استيرادها من الدولة (C).

1. نفترض أن للدولة (A) تعريفة جمركية محددة $t^B=t^C=t^*$ تطبق على الواردات من الدولتين (B) و (C). وأن هذه التعريفة ترفع من أسعار العرض المحلية إلى (P^B_T) و (P^C_T) تباعاً. وأن حجم التعريفة مشار إليه بالخطوط الخضراء، التي توضح أن:

$$t^* = P^B_T - P^B = P^C_T - P^C$$

شكل رقم (3): تحويل التجارة: الأضرار



2. طالما يعتبر، في ظل التعريفة، منتج الدولة (C) أرخص فإن الدولة (A) ستستورد المنتج من (C)، ولا تتاجر مع الدولة (B).

3. يوضح الخط الأحمر (أو المسافة S^1-D^1) الواردات. كما توضح المساحة (c+e) عوائد التعريفة الجمركية قبل الدخول في منطقة التجارة

الحرة. (معدل التعريفة X الكمية المستوردة).

4. لنفترض الآن أن الدولتين (A) و (B) اتفقتا على إنشاء منطقة تجارة حرة تزيل التعريفة الجمركية على الواردات من الدولة (B).

5. يترتب على ذلك ما يلي:
- $t^B=0$
- إلاّ أن مستوى (t^C) يبقى عند (t^C).
- تعادل أسعار المنتجات المحلية في الدولتين (B) و (C)، تباعاً (P^B) و (P^C_t).
- طالماأن $P^B < P^C_t$ فإن الدولة (A) ستستورد احتياجاتها من المنتج من الدولة (B) بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة. وسوف لن يستورد أي شيء من الدولة (C).
- عند سعر محلي أقل (P^B) سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق (D^2-S^2).
- طالما أن السعر غير المشوّه (سعر التجارة الحرة) في الدولة (C) يقل عن السعر في الدولة (B)، يقال بناءً على ذلك، أنه تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة إلى المنتج الأقل كفاءة.

6. يلخص الجدول رقم (1) الآثار على الرفاه الاقتصادي العام.

جدول رقم (1): ملخص الآثار على الرفاه الاقتصادي العام

حالة تحويل التجارة

	البلد A
فائض المستهلك	+(a+b+c+d)
فائض المنتج	- a
العوائد الحكومية	- (c+e)
الرفاه الاقتصادي العام	+ (b+d)-e

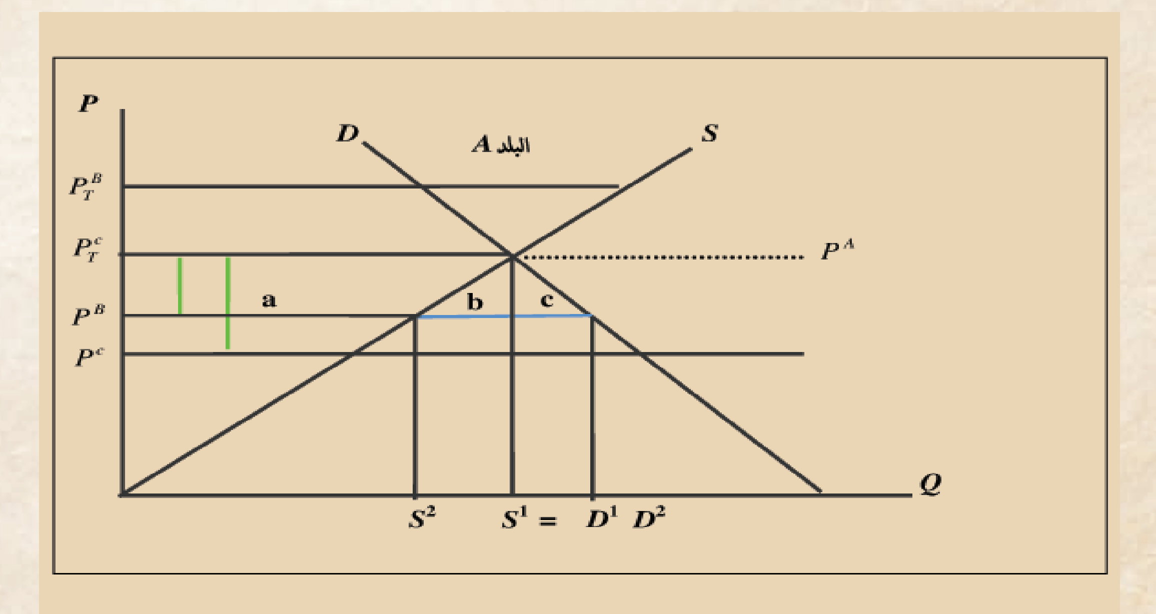
خلق التجارة

يعني خلق التجارة بأن إنشاء منطقة التجارة الحرة توجد فرصاً تجارية خارجية ما كان يمكن أن توجد بدون المنطقة. وكنتيجة لذلك يظهر منتجون أكثر كفاءة. وعليه فإن مستوى الرفاه الاقتصادي العام سوف يرتفع تحت كافة الظروف. يوضح الشكل رقم (4) حالة خلق التجارة بفعل إنشاء منطقة التجارة الحرة من خلال منحنيات العرض والطلب للدولة (A).

تبين الأسعار (P^B) و (P^c) أسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولتين (B) و (C) تباعاً. ولا بد من ملاحظة أنه يفترض بأن الدولة (C) قادرة على توفير عرض للمنتج بسعر أقل من الدولة (B). وحتى يكون هذا الفرض واقعياً فإنه لابد للدولة (B) أن تفرض تعريفة جمركية أو أي شكل آخر من أشكال القيود على الواردات من الدولة (C)، وإلا فإن الدولة (B) ستستورد كافة احتياجاتها من الدولة (C).

حتى يكون التكتل الاقتصادي الإقليمي مبرراً لابد أن يكون الأثر الصافي لخلق، وتحويل التجارة، أثرا موجباً على الرفاه العام.

شكل رقم (4): حالة خلق التجارة



كما افترضنا سابقاً، فإن الدولة (A) لديها تعريفة محددة مفروضة على الواردات من الدولتين (B) و(C):

$$t^B = t^C = t^*$$

وتؤدي هذه التعريفة إلى رفع أسعار العرض المحلية إلى (P^B_T) و (P^C_T)، تباعاً. وتعكس الخطوط الخضراء حجم التعريفة:

$$t^* = P^B_T - P^B = P^C_T - P^C$$

وطالما أن السعر قبل التعريفة في الدولة (A)، أي (P^A)، أقل من الأسعار المرتبطة بالتعريفة (P^B_T) و (P^C_T)، فإن المنتج لن يستورد. وبدلاً من ذلك فإن الدولة (A) ستوفر طلبها المحلي عند ($S_1=D_1$). وفي هذه الحالة تعتبر التعريفات الجمركية غير مسموح بها.

ولنفترض الآن أن الدولتين (A) و (B) قد أقامتا منطقة تجارة حرة، وأن الدولة (A) أزالت التعريفة الجمركية المفروضة على وارداتها من الدولة (B). في هذه الحالة:

$$t^B = 0$$

إلاّ أن (t^c) ستستمر عند (t^*)، وعليه فإن مستويات الأسعار المحلية للسلع في الدولتين (B) و (C) تعادل الآن (P^B)و(P^C_T) و على التوالي. وطالما أن $P^B < P^A$ فإن الدولة(A) ستستورد المنتج من الدولة (B) بعد قيام منطقة التجارة الحرة. وعند سعر محلي أقل (P^B) سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق، أو (S^2-D^2).

وبناء على ذلك فإنه طالما أن هناك حركة تجارية في ظل منطقة التجارة الحرة (لم تكن موجودة سابقاً) فمعنى ذلك أن هناك (خلقاً) للتجارة. يوضح الجدول رقم (2) ملخصاً لأهم آثار منطقة التجارة الحرة على خلق التجارة.

جدول رقم(2): آثار منطقة التجارة الحرّة على خلق التجارة

	البلد A
فائض المستهلك	+(a+b+c)
فائض المنتج	- a
العوائد الحكومية	0
الرفاه الاقتصادي العام	+(b+c)

المستهلكون في الدولة A

إن الانخفاض في أسعار السلع المستوردة، وسلع إحلال الواردات سيرفع من فائض المستهلكين (أنظر الجدول رقم 2 والشكل رقم 4).

المنتجون في الدولة A

يعاني المنتجون في الدولة المستوردة خسائر كنتيجة لمنطقة التجارة الحرة. ويعود ذلك إلى أن انخفاض أسعار منتجاتهم يخفض من هذا الفائض. كما يساهم هذا الانخفاض بالسعر في انخفاض إنتاج المشروعات القائمة (وقد تضطر بعض المشروعات للخروج من السوق)، وانخفاض العمالة، والأرباح، و/أو مدفوعات التكاليف الثابتة. أانظر الجدول رقم 2 والشكل رقم 3).

حكومة الدولة A

طالما أنه لا توجد تعريفة جمركية أصلاً، وأن المنتج لم يكن مستورداً، لذلك فإنه لا توجد عوائد من التعريفة بالأصل. وبالتالي فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة سوف لن يساهم في تعزيز أية خسائر بالعوائد الحكومية. (أنظر الجدول رقم 2 والشكل رقم 3).

الرفاه الاقتصادي العام للدولة A

هذا الرفاه وهو ناتج جمع مكاسب وخسائر فائض المستهلك، وفائض المنتج في هذه الحالة. وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكونين:

- مكاسب موجبة في كفاءة الإنتاج (b).
- مكاسب موجبة في كفاءة الاستهلاك (c).

معنى ذلك أنه في حالة بروز خلق التجارة بفعل إنشاء منطقة التجارة الحرة، فإنها يجب أن تؤدي إلى مكاسب صافية في الرفاه الاقتصادي العام (أنظر الجدول رقم 2 والشكل رقم 3).

سادساً: مشكلة قواعد المنشأ والتكتل الإقليمي

تنشأ هذه المشكلة من جرّاء تعدد العضوية في اتفاقيات مناطق التجارة الحرّة. وتسري هذه المشكلة على كافة الدول العربية المنضوية في عضوية تكتلات مناطق حرّة أخرى عدا منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، مثل الأردن، وتونس، والمغرب، وغيرها. لذا فإن الاهتمام سينصب هنا ليس على إعادة سرد المشكلة بل على المقترحات الخاصة للتعامل معه.

تعتبر قواعد المنشأ مهمة في حالة مناطق التجارة الحرّة، كما هو الحال في منطقة التجارة العربية الكبرى وما شابهها من مناطق، فإن الدول

العربية ترتبط مع دول أخرى (أنظر الجدول الخاص بعضوية الدول العربية في التكتلات الإقليمية والدولية). وتعتبر القواعد مهمة أيضاً، عندما تكون التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في المنطقة مرتفعة. ولا تعتبر هذه القواعد مهمة في حالة الاتحادات الجمركية، حيث تسود التعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي. وعليه فإن انحراف التجارة Trade Deflection لا يعتبر مشكلة كبيرة.

تمثل قواعد المنشأ مجموعات المصالح التي تهدف لخلق تكتلات تسعى إلى تجنب المنافسة في الواردات. ويمكن لهذه المجموعات الضغط للحصول على ما يسمى بتصدير الحماية Export Protection (Krueger , 1995)، من خلال قواعد المنشأ التي تجعل من المربح شراء سلع وسيطة بأسعار أعلى من البلد الشريك في المنطقة، حتى تتمكن من تحقيق شروط قواعد المنشأ. وبإمكان هذه المجموعات أيضاً الضغط من أجل ضمان قواعد منشأ صارمة، بهدف منع الواردات في بعض الحالات.

ويمكن لقواعد المنشأ، في ظل إتفاقيات مناطق التجارة الحرّة، أن تكون مصدراً لتحويل التجارة Trade Diversion (تحوّل التجارة من المصدّر الأكفأ لصالح غير الأكفأ بسبب قيام هذه النوعية من المناطق). وللتحقق من ذلك، نفترض أن دولة عضواً بمنطقة التجارة العربية الحرّة، ولتكن مصر، تضع تعريفة على الواردات من المكائن الزراعية، وتتفاوض مع دولة عضو أخرى، ولتكن سوريا، بخصوص قواعد المنشأ على مجمّعي المكائن الزراعية في سوريا. ونفترض بأن مجمّعي المكائن الزراعية في سوريا كانوا يستوردون قبل قيام إتفاقية المنطقة قطع الغيار من طرف ثالث بدون تعريفة. وعليه، فإن من السهولة الاستنتاج بأنه يُعد أكثر جاذبية لمجمّعي المكائن الزراعية في سوريا إستيراد قطع الغيار (وبتكلفة مرتفعة، محمية) من مصر. وذلك بهدف التأهل للاستثناء من دفع التعريفة عند قيام سوريا بتصدير المكائن الزراعية إلى مصر. معنى ذلك أن شراكة كل من مصر وسوريا في عضوية المنطقة يترتب عليها أنه بإمكان مصر أن «تصدّر» حمايتها لقطع الغيار لتغطي هذه الحماية السوق السوري أيضاً.

رغم بداية كل من جهود التكتل الإقليمي العربي والأوروبي في نفس المرحلة إلا أن سجل الإنجاز الأوروبي يفوق العربي بالكثير.

هذا ما يحصل في ظل منطقة تجارة حرّة واحدة، إلا أن الأمر أكثر تعقيداً في حالة تشابك وتعدد هذه الاتفاقيات. وطالما أن قواعد المنشأ تُحدد في كل منطقة على حده (وفقاً لهياكل التعريفة السائدة في الدول الأعضاء في كل منطقة) لذلك فإنه لابد من إجراء مفاوضات لتحديد قواعد المنشأ لكل متقدم جديد لعضوية مناطق التجارة الحرّة. الأمر الذي من شأنه تعقيد الأمر في حالة تشابك العضوية في هذه المناطق.

ويمكن تخيّل التعقيدات في حالة زيادة العضوية في اتحادات مناطق حرة من خلال الإشارة لحالة دولة، مثل الأردن، العضو في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، والاتحاد الأوروبي (الشراكة الأوروبية)، واتفاقية أغادير، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية European Free Trade Association (EFTA)، والاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية (جدول رقم (3)). حيث تمثل مرجعية قواعد المنشأ وفقاً لاتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى بنسبة (40%) من القيمة المضافة، مع

الأخذ بعين الاعتبار تغيّر البند الجمركي وفقاً لقواعد المنشأ التراكمية. أما الاتفاقية مع الشراكة الأوروبية فيتحكم بقواعد المنشأ فيها بروتوكول خاص يعتمد على أسس أهمها عمليات ومتطلبات الإنتاج وأخرى متعلقة بمستوى تداخل وتوافر المواد الأولية في المكونات المستوردة. أما إتفاقية أغادير فهي تتطابق مع متطلبات قواعد المنشأ الخاصة باتفاقية الشراكة الأوروبية. في حين سمحت الاتفاقية مع رابطة التجارة الحرّة الأوروبية بتراكم المنشأ القطري بين الأردن وجيرانه من الدول العربية التي توقّع اتفاقيات مماثلة (مع الرابطة) خاصة مصر، والسلطة الوطنية الفلسطينية، مما يرفع من مقدرة الصادرات الأردنية. وأخيراً فإن إتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة، في ما يخص قواعد المنشأ، تعتمد على نسبة الحد الأعلى للقيمة المضافة في احتساب هذه القواعد ومعاييرها (الاسكوا، 2005).

يعتبر شرط توفر المؤسسات الاقتصادية الإقليمية وذات الصلاحيات ما فوق الوطنية شرطاً أساسياً، ضمن شروط أخرى، لنجاح جهود التكامل.

بناء على ذلك، فإنه لابد من إدراك المشاكل العملية لتشابك إتفاقيات المناطق التجارية الحرّة لكونها، ضمن مشاكل أخرى، تقود إلى تنافس بين المنتجين الذين يواجهون تكاليف إنتاج مختلفة (بسبب إستيرادهم لمواد تخضع لتعريفات ورسوم مختلفة تبعاً للبلد المصدّر). وعادةً ما يشار إلى أنظمة التشابك بين هذه النوعية من الاتفاقيات بنظام "المحور والمحيط Hub and Spoke"، حيث أن المنتجين في دولة ما يرتبطون بعدد من إتفاقيات المناطق الحرّة (بلد المحور) عادة ما يتمتعون بمزايا في التكاليف (الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي كأفضل مثال) أفضل من كل دولة من دول المحيط (حيث تتمتع دولة المحيط باتفاقية مع دولة المركز فقط).

سابعاً: تجربة الدول العربية في التكامل الاقتصادي

يعتبر إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في فبراير من عام 1997 من أهم خطوات العمل العربي المشترك. وقد سبق هذه الخطوة تاريخ طويل من العمل العربي الاقتصادي المشترك بدأ، مبكراً، بالمادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الذي يشير إلى الغرض من الجامعة، والمتمثل في توثيق الصلات بين الدول العربية ومن أولها الشؤون الاقتصادية والمالية، متضمناً "التبادل التجاري، والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة". بالإضافة إلى خمسة مجالات للتعاون، كما أشار ميثاق الجامعة في مادته الثانية، وهي: "المواصلات، والشؤون الثقافية، وشؤون الجنسية، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الصحية".

ويتجسد الإطار المؤسسي، ممثلاً بأعلى هيئة إقليمية عربية، أي الجامعة، بمجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة بالجامعة (صوت لكل دولة)، المادة الثالثة. على أن يكون ما يقرره المجلس بالإجماع ملزماً لجميع الدول المشتركة بالجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفي كلتا الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها السياسية، المادة السابعة. معنى ذلك أن السلطة العليا في العمل

جدول رقم (3): عضوية الدول العربية في أهم التكتلات الاقتصادية العربية والأجنبية

الدولة	منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	الإتحاد الاوروبي	مناطق حرّة مع الولايات المتحدة	السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا	أغادير	منظمة التجارة العالمية	مناطق تجارة حرة مع بلدان اخرى	اتفاقيات إستثمار مع الولايات المتحدة
البحرين	X		X			X		X
السعودية	X							
قطر	X							
الإمارات	X		X					
الكويت	X							
عُمان	X		X					
تونس	X	X		X			X[1]	X
اليمن	X							
لبنان	X	X						
الأردن	X	X	X		X	X	X[2]	X
مصر	X	X	X	X	X	X		X
المغرب	X		X		X		X[3]	X
فلسطين	X	X					X[4]	
الجزائر		X						
سوريا	X	X						
السودان	X			X				
العراق	X							
جيبوتي				X		X		
جزر القمر				X				
موريتانيا						X		
ليبيا	X			X				

[1] مع تركيا، ورابطة التجارة الحرّة الأوروبية (EFTA). [2] مع سنغافورة، ورابطة التجارة الحرّة الأوروبية. [3] مع تركيا، ورابطة التجارة الحرّة الأوروبية. [4] مع تركيا، ورابطة التجارة الحرّة الأوروبية.

المصدر: الاسكوا، 2007، نشرة قضايا التجارة.
موقع الممثلية التجارية الأمريكية www.ustr.gov/Trade_Agreements
موقع جامعة الدول العربية www.arableagueonline/org/las/index.jsp

العربي المشترك، ومن ضمنه العمل الاقتصادي هي للدول الأعضاء، وليس للسلطة الإقليمية، الجامعة ومؤسساتها (الميثاق، موقع الجامعة الالكتروني).

وقد بدأت التوجهات نحو "التعاون" العربي في ظل الجامعة منذ "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العربي"، عام 1950 عندما عهدت في مادتها الثامنة إلى "مجلس اقتصادي" من دون تحديد محتوى التعاون وترتيباته (مما يعني ترك الأمر للدول العربية لتحديد ما تراه في مجال التعاون. واستمرت آلية التعاون المتجسدة بالمجلس الاقتصادي ذات سلطات محدودة تحوّل المجلس بعدها إلى "مجلس إقتصادي عربي" في عام 1953، ثم إسباغ كيان ذاتي على المجلس في عام 1959، تم تحوله إلى مجلس إقتصادي واجتماعي في عام 1977). أما فترة منتصف خمسينات القرن الماضي فقد شهدت إتجاهاً نحو التكامل من خلال إنشاء "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" في عام 1954، وما تلي ذلك من تبنٍ للحريات الخمس الإقليمية العربية: حرية إنتقال الأفراد، والسلع والخدمات، والإقامة والعمل، والنقل والترانزيت، وحقوق التملك.

وقد شهدت المنطقة العربية، ومنذ أربعينات القرن الماضي، جهوداً نحو تعزيز

"المدخل التجاري" للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي. فقد شهد عام 1953 إعلان اتفاقية "تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت" المتضمنة إعفاء وتخفيض (بنسبة 25%) الرسوم الجمركية على عدد من السلع. وطبقت هذه الاتفاقية خمس دول ثم دولة الكويت بعد إنضمامها للجامعة (وتم تعديل الاتفاقية أربع مرات). وفي عام 1964 تم توقيع "السوق المشتركة". وتركّز الاهتمام على إنشاء منطقة تجارة حرة (إستكمالاً للمرحلة التي توقفت عندها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المشار إليها أعلاه) من خلال تخفيض سنوي (10%) على الرسوم الجمركية تنتهي في أواسط عام 1971، وتخفيض على السلع غير المدرجة بدءاً من أوائل عام 1965 لينتهي تحريرها في عام 1974. وقد انحصر تنفيذ قرار السوق المشتركة في البداية، على شكل منطقة حرة، في أربع دول (الأردن، وسوريا، والعراق، ومصر). كما أقرّ مجلس الوحدة الاقتصادية في عام 1978 إنشاء صندوق لتعويض الدول العربية الأقل نمواً بفعل تحرير تجارتها وخسائرها من عوائد التعريفة. واستمر الأخذ والرّد في البحث عن آلية لتمويل هذا الصندوق لغاية الألفية الثالثة.

إلا أن السوق المشتركة قد تعثرت في التنفيذ لعدة أسباب منها ما يرتبط بقواعد المنشأ. فقد نصّت اتفاقية إنشاء السوق، المادة السابعة عشر، على تخفيض تكاليف الإنتاج المحلية، متضمنة المواد الأولية التي منشؤها أحد الدول الأعضاء بالسوق، على الأقل (40%) من التكاليف الكلية. وتم تعديل هذا الشرط عام 1968 ليشير إلى المواد الأولية واليد العاملة المحلية بدلاً من المواد الأولية فقط. ثم تلاه تعديل آخر في عام 1978 ليشير إلى أن المنتجات هي من منشأ الدولة المعنية. وبناء على طلب العراق في عام 1968، فقد تقرّر تعجيل التخفيض بالرسوم الجمركية لتستكمل في عام 1971. الا أن الإجراءات التنفيذية ظلّت قاصرة، واستمرت السوق المشتركة في إطار منطقة تجارة حرّة. تبع ذلك العديد من قرارات مجلس الوحدة لإزالة القيود على التجارة حتى عام 1976، حيث أعلن المجلس عن التحرير الكامل للتجارة من كل القيود، مطالباً الدول بتنفيذ مبدأ التحرير. كما قام المجلس بمراجعات عديدة للتنفيذ إلا أنها لم تكن مشجّعة.

تعتبر مشكلة تعدد وتشابك الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية أحد أهم المشاكل التي تجعل من إدارة قواعد المنشأ إدارة صعبة جداً.

وقام المجلس في عام 1977، بإقرار اتفاق تجاري مدته خمس سنوات تم وفقه اختيار (290) سلعة زراعية وصناعية لتحقق صفة المنشأ العربي، وذات إمكانيات تصديرية عربية بينية وتتمتع باحتياجات استيرادية، على أن يتم ذلك من خلال تعاقد عربي- عربي طويل الأجل يتضمن نوعية السلع المتفق على تبادلها والأسعار وتسديد الشحن بعملات قابلة للتحويل، وذلك بهدف تشجيع المنتجين بفعل توافر الأسواق مقدماً. إلا أنه لم تصادق على هذه الاتفاقية إلا الأردن والعراق. وظل الاتفاق غير مطبق، لذا أكّد مجلس الوحدة في عام 1984 على ضرورة المصادقة عليه.

ورغم ترحيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالسوق المشتركة المرتبطة بمجلس الوحدة الاقتصادية

العربية وقرار البدء بها منذ بداية عام 1965، فقد تابع المجلس الاقتصادي العمل باتفاقية تسهيل التبادل التجاري لعام 1953، المشار إليها أعلاه. الأمر الذي أحدث نوعاً من إزدواجية الاتفاقيات ذات الأهداف المتقاربة.

يعتبر خيار التكتل الإقليمي العربي، وعلى أساس تدعيم المصالح المشتركة، هو من أفضل الخيارات المتاحة للتعامل مع التطورات الاقتصادية الدولية.

بعد ذلك طالبت بعض الدول العربية باتفاقية جديدة للتبادل التجاري، تأخذ بنظر الاعتبار تطورات ما بعد عام 1953، وبناء على دعوة العراق في عام 1977، فقد تم تشكيل لجنة من الخبراء لتقييم أوضاع العمل الاقتصادي العربي المشترك. واتفقت على عدم مسايرة إتفاقية تسهيل التبادل التجاري للأوضاع الحالية (آنذاك). وبناء على ذلك، فقد جرى إعداد اتفاقية جديدة وهي اتفاقية "تيسير وتنمية التبادل التجاري" لعام 1981، دخلت مجال التنفيذ في عام 1982 بعد تصديق خمس دول عربية عليها. وقد استهدفت هذه الاتفاقية تنمية التبادل التجاري العربي البيني وربطه بدعم الأنشطة الإنتاجية المنتجة لسلع التبادل، ومن خلال مشاركة المؤسسات العربية المتخصصة بما في ذلك مؤسسات التمويل والضمان. وقد اعتمدت اتفاقية عام 1981 على قواعد منشأ (لا تقل القيمة المضافة ذات المنشأ العربي في الدولة المعنية عن 40%، و 20% في حالة إنتاج السلع المجمّعة). وقد بلغ عدد الدول العربية المصدّقة على الاتفاقية ثمانية عشر دولة عربية.

في غضون ذلك، وفي محاولة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لمعالجة المشاكل المرتبطة بالسوق المشتركة، فقد قرّر المجلس في عام 1983 إعداد برنامج متكامل لتنمية التبادل التجاري السلعي بالاعتماد على تكامل بين الاستثمار، والإنتاج، والتجارة. وقد تم إقرار البرنامج في عام 1987 على أن تكون مدة البرنامج خمس سنوات، إلا أنه قد تم التخلي عن البرنامج والبحث عن آلية جديدة للتبادل التجاري.

وأخيراً، وفي ظل تعثر الجهود السابقة، فقد اقترح مجلس الوحدة الاقتصادية في عام 1993 برنامجاً حول استراتيجية عمل المجلس للأعوام 1995-2005 تضمنت دعوة لإنشاء "منطقة تجارية حرّة كبرى" لتمييزها عن المنطقة "الصغرى" المرتبطة بإنشاء السوق المشتركة. وقد جاء هذا المقترح إستجابةً لآراء رجال الأعمال المعبّر عنها باتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية المؤيدة للمدخل التجاري للتكامل. بعد ذلك أكّدت القمة العربية التي انعقدت في عام 1996 على إنشاء منطقة التجارة الكبرى، وعهدت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة مقترح المنطقة. وتقرر إنشاء المنطقة بدءاً من أول عام 1998، والاعتماد على تخفيض تدريجي للتعريفة الجمركية (10%) سنوياً، وقد تم رفع نسبة الخفض للسنتين الأخيرتين إلى (20%) ليتم استكمال المنطقة في نهاية عام 2005 بدلاً من 2007 (بلغ عدد الدول الأعضاء سبعة عشر بلد عربي، ولازالت الجزائر، وجزر القمر، والصومال، وموريتانيا خارج الدول الأعضاء). ولعلّ من أهم مشاكل هذه المنطقة هي تلك المرتبطة بقواعد المنشأ، ومشكلة المبالغة بطلب الاستثناءات من تخفيض التعريفة الجمركية، واستمرار القيود غير الجمركية.

ثامناً: خبرة الدول الأوروبية في التكامل الاقتصادي

بدأت الفكرة بعد الحرب العالمية الثانية لمنع الحروب وإعادة الإعمار والتعاون والتكامل من إقتراح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان R.Schuman، عندما أعلن في 9 مايو 1950 خطته الداعية إلى وضع إنتاج الفحم والحديد الأوروبي تحت سلطة أوروبية مشتركة.

بعد ذلك وافقت كل من بلجيكا، وألمانيا الاتحادية، وايطاليا، ولوكسنبرغ، وهولندا على فكرة وزير الخارجية الفرنسي، وتم التوقيع على ما سمي بـ «اتفاقية الجماعة الأوربية للحديد والصلب European Coal and Steel Community (ECSE) في باريس في 8 ابريل عام 1951.

نتيجة لذلك ارتفعت نسبة التجارة بين هذه الدول الست في الحديد والصلب بـ (129%) خلال خمس سنوات. وبناء على هذا النجاح، فقد تم توسيع التعاون بين الدول الست ليشمل النواحي العسكرية والسياسية. إلا أن رفض البرلمان الفرنسي لهذا التوسيع في عام 1954، أدى إلى الاتفاق على قصر التعاون في المجالات الاقتصادية وتكوين «سوق مشتركة». وعليه، فقد تم توقيع اتفاقيتين خدمة لإنشاء السوق:

1. الأولى مرتبطة بظهور "المجموعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community (EEC)" لضمان حرية إنتقال السلع، والبشر، ورؤوس الأموال، والخدمات في ظل حزمة من السياسات الاقتصادية المشتركة (السوق المشتركة).
2. المجموعة الأوربية للطاقة الذرية European Atomic Energy Community (EAEC) بهدف العمل على استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية.

وفي ما بعد قامت الدول الأوروبية الست بتوقيع اتفاقيات لتنفيذ (أ) و (ب)، وذلك في 25 مارس 1957 في روما، حيث عرفت بـــ (اتفاقيات روما)، والتي بدأ العمل بها رسمياً في أول يناير 1958. وكان الهدف النهائي لمثل هذه الاتفاقيات، وغيرها، هو الوصول إلى تكامل سياسي (تم الوصول إليه بالفعل في 7 فبراير من عام 1992، بعد أن أصبحت المجموعات الاقتصادية الأوروبية إتحاداً أوروبياً (European Union (EU وفقاً لاتفاقية ماسترخت Treaty of Maastricht. علماً بأن عدد الدول الأوروبية الست أعضاء قد توسع لاحقاً في عام 1973 ليشمل الدانمارك، وايرلندا، والمملكة المتحدة، وليشمل اليونان في عام 1981، وأسبانيا والبرتغال في عام 1986، والنمسا، وفنلندا، والسويد في عام 1995. وبعد وصول عدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (15) دولة، فإن أكبر توسع قد تم في مطلع مايو من عام 2004 عندما شمل الاتحاد عشر دول إضافية هي (وذلك وفقاً للاتفاقية الموقعة في اليونان في 16 إبريل من عام 2003): قبرص، وجمهورية التشيك، واستونيا، وهنغاريا، ولاتفيا، ولتوانيا، ومالطا، وبولندا، وجمهورية

السلوفاك، وسلوفانيا. وتعرف هذه الدول حالياً بالدول المتضمنة Acceding Countries. أما في حالة بلغاريا، ورومانيا فكان من المؤمل حصولها على عضوية الاتحاد في عام 2007. أما تركيا فمفاوضتها مؤجلة. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه لغرض الحصول على عضوية الاتحاد الأوربي فإنه لابد من توفر شرط كوبنهاجن Copenhagen criteria الذي يتضمن: (أ) وجود ديمقراطية مستقرة، واحترام لحقوق الإنسان، ودور للقانون، وحماية الأقليات، و (ب) سيادة إقتصاد السوق، و (ج) تطبيق قواعد عامه تتسق مع معايير وسياسات الاتحاد الأوروبي.

المراجع العربية

الاسكوا، 2007، نشرة قضايا التجارة.

الإمام، محمد محمود (محرر)، (2005)، منطقة التجارة الحرّة العربية : التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد البحوث والدراسات العربية، بيروت- لبنان.

شقير، محمد لبيب، (1986)، الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها (جزءان)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

موقع الممثلية التجارية الأمريكية www.ustr.gov/Trade_Agreements

موقع جامعة الدول العربية www.arableagueonline/org/las/index.jsp

المراجع الإنجليزية

Economic and Social Commission for Western Asia (1999), Arab Economic Integration Efforts: A Critical Assessment, EESCWAED1999/11, United Nations, N.Y.

Fawzy, S.(2002), The Economics and Polities of Arab Economic Integration, WP.66, The Egyptian Center for Economic Studies, January, Egypt, PP. 1-24.

Grissa, A.(1995), Arab Economic Integration: Current Reality & Future Prospects, WP. 9405, Economic Research Forum, Cairo, Egypt, PP.1 -22.

Hoekman, B. and Messerlin. P.(2002), Initial Conditions and Incentives for Arab Economic Integration: Can the European Community's Success be Emulated?, World Bank Policy Research Working Paper2921, Oct., PP. 1 -43.

Krueger, A.(1999), Trade Creation and Trade Diversion Under NAFTA, National Bureau of Economic Research, WP 7429, Cambridge, MA, Dec. PP. 1 -33.

Schiff, M.and Winters, L.(2003), Regional Integration and Development, The World bank, Washington.

Sharma, S. and Chua, S.(1998), ASWAN: Economic Integration and Intra-regional Trade, Applied Economics Letters, 7, PP. 165 -169.

The European Union at Glance (www.europa.eu.int/abc/index_en.htm).

Zarroukv, J. (2002), A Survey of Barriers to Trade and Investment in the MENA Region, in: Hoekman, B. and Messerlin. P.(eds.). Harnessing Trade for Development and Growth in the Middle East,Council on Foreign Relations, Appendix 2, U.S.

Zarrouk, J.(1998), Arab Free Trade Area: Potentialities and Benefits. Paper Submitted at “Benefiting from Globalization Workshop, Mediterranean Development Forum, Sep. 36-. Morocco, PP. 116-.

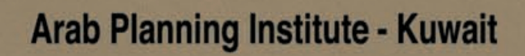
قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الاتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. احمد الكواز	الواحد الاربعون

المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الإربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الإربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الإربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د.إبراهيم اونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	**د.أحمد الكواز**	**الواحد والثمانون**
العدد المقبل		
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	**د.علي عبدالقادر علي**	**الثاني والثمانون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm





المعهــد العربـي للتخطيـط بالكويــت

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org